

Distr.: General
11 January 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن، في بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/5)، أن أطلع المجلس بصورة منتظمة على التطورات المستجدة في الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما طلب المجلس إليّ أن أقدم إليه تقريراً في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتقريراً كل ستة أشهر بعد ذلك التاريخ. وهذا التقرير، الذي يعد ثاني تلك التقارير (انظر S/2000/639)، يقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - ولعل أعضاء مجلس الأمن يتذكرون أن المهمة الأساسية للمكتب تتمثل: في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية؛ ولتدعيم المؤسسات الديمقراطية؛ والقيام بمهام المساعي الحميدة إذا دعت الضرورة؛ ورصد حالة حقوق الإنسان والإسهام في تعزيز القدرة الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ورصد الحالة الأمنية في البلد؛ ومتابعة الإصلاحات المتصلة بالأمن وتقديم المساعدات لأجلها؛ وتيسير تعبئة الدعم السياسي الدولي والموارد الدولية لصالح التعمير والانتعاش الاقتصادي على الصعيد الوطني.

ثانياً - الحالة السياسية

٣ - ومنذ تقرير الأخير المرفوع إلى مجلس الأمن، ساد الحالة السياسية قدر كبير من التوتر في العلاقات القائمة بين الحزب الحاكم والمعارضة. ولم تتحاور الحكومة مع المعارضة. وتحاول المعارضة، التي تنحو إلى اتباع نهج تصادمي في أنشطتها، أن تستولي بكل الوسائل

الممكنة على السلطة التي عجزت عن الفوز بها من خلال صناديق الاقتراع. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التي تمسك حاليا بخناق البلد، والتي لا بد من النظر إليها وسط الجو المشحون بالتوتر الاجتماعي والحالة الاقتصادية والأمنية المخوفة بالأخطار.

٤ - ومنذ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠، تتردد باستمرار شائعات عن قرب حدوث تعديل وزاري قد يسفر حتى عن رحيل رئيس الوزراء. وتركت هذه الشائعات، المقترنة بانشقاقات في صفوف وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، الحاكمة، أثرا سلبيا على المسرح السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا.

٥ - وتفاقت الحالة بفعل إضراب العاملين بالخدمة المدنية، الذي تحاول المعارضة جاهدة استغلاله لخدمة أغراضها السياسية. وليس هناك حوار بين الطرفين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وافق الرئيس باتاسيه من حيث المبدأ على الاجتماع مع الأطراف السياسية المؤثرة وغيرها من الفعاليات الوطنية الرئيسية. وقد شجعت، في رسالة وجهتها إليه في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على اتباع نهج العمل هذا.

٦ - إلا أن الرئيس باتاسيه لم يجذب الحوار مع المعارضة، قائلا إن الحوار البناء غير ممكن مع خصوم سياسيين يدعون إلى استقالته. وفي الوقت نفسه رفضت المعارضة، باستثناء الرئيس السابق ديفيد داکو، فكرة عقد مؤتمر وطني أو منتدى جديد، زاعمة أن أية نتائج يتوصل إليها مثل هذا المؤتمر أو المنتدى لن توضع موضع التنفيذ.

٧ - وقد اشتدت حدة العداء بين الحزب الحاكم والمعارضة على مدى الأسابيع القليلة الماضية. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠، حاول ١٥ حزبا من أحزاب المعارضة في أفريقيا الوسطى عقد اجتماع جماهيري في استاد مكشوف ببانغوي، على نحو يمثل تحديا لخطر أعلنه الحكومة في المساء السابق بسبب توتر المناخ الاجتماعي السائد في البلد. ومضى المنظمون قدما في عقد اجتماعهم الجماهيري، الذي كان الهدف منه الاحتجاج على "التمييز بين أحزاب المعارضة وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى وحلفائها"، - إذ اعتقدت المعارضة أن الحركة وحلفاءها، قد عقدوا اجتماعا جماهيريا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر - "على نحو يمثل انتهاكا للإجراءات القانونية".

٨ - وقد فرقت قوات الأمن المشتركين في اجتماع المعارضة الجماهيري. واحتجز ٣٧ شخصا، من بينهم أربعة من أعضاء البرلمان، تمهيدا لاستجوابهم. وفي أعقاب ذلك الحادث، قاطع نواب المعارضة جلسات البرلمان حين إقفاله في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

٩ - وحوكم المعتقلون في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وحكمت المحكمة على أعضاء البرلمان الأربعة بالسجن ١٥ يوما وأمرت بالإفراج عن الباقين.

١٠ - وتمثل هذه الأحداث، المقترنة بانعدام الحوار بين قوى البلد السياسية المؤثرة عقبة كأداء تحول دون استدامة المؤسسات الديمقراطية المنشأة قبل سنة واحدة بالكاد. إلا أن الأمل لا يزال يراودني في أن يسارع رئيس الوزراء إلى الوفاء بما التزم به مؤخرا من تسهيل لإمكانية وصول المعارضة إلى وسائل الإعلام التي تديرها الدولة، الأمر الذي يمهّد السبيل أمام تحسين العلاقات بين الحزب الحاكم والمعارضة.

ثالثا - الحالة الاجتماعية

١١ - لقد تعمقت الأزمة النفطية غير المسبوقة، التي تفجرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بل واستمرت طوال شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس، الأمر الذي أدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية.

١٢ - ولم تخف حدة التوتر الناجم عن أزمة الوقود إلا لفترة وجيزة. وبعدها، تدهورت الحالة مرة أخرى نتيجة لضخامة الأجور المتأخرة غير المدفوعة (لمدة تصل إلى ٣٠ شهرا)، التي اقترنت بعدم دفع الأجور عن الفترة الراهنة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أخذ العاملون بالخدمة المدنية يُضربون عن العمل مرارا، بتشجيع من نقاباتهم. ونتيجة لهذه الإضرابات، لم تبدأ بعد سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الدراسية.

١٣ - والحالة الاجتماعية الراهنة في البلد متفجرة. ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم شبان، زعموا أنهم أعضاء في جماعة لم تكن معروفة حتى الآن تسمى 'شعلة أفريقيا الوسطى'، مظاهرات عنيفة. يمكن غير بعيد عن المكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقاموا بتخريب عدد من المركبات. وقالوا إنهم يحتجون على عجز الحكومة عن عمل أي شيء بشأن الأجور غير المدفوعة. وعلاوة على ذلك، نظم طلاب من جامعة بانغوي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر مظاهرات معادية للحكومة، وأقاموا المتاريس وعرقلوا حركة المرور. وهاجم المتظاهرون مركبة مملوكة للمكتب وأتلفوها؛ وجرح راكبها، وهو ضابط شرطة مدنية من المكتب، جرحا سطحيا.

١٤ - وقد تجددت التوترات بين الحكومة والمعارضة. وتشير جميع الدلائل إلى أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول عملية وعدم اتخاذ الحكومة إجراءات لدفع الأجور والمرتبات سيستمر سخط العاملين بالخدمة المدنية في التعاضم.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

١٥ - منذ صدور تقرير السابغ المرفوع إلى المجلس، يبدو أن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج إطار القضاء قد تضاعف عددها. وهذا التطور ما برح يحظى بترحيب ممثلي، الذي دأب على توجيه انتباه السلطات إلى الحاجة إلى وضع حد للانتهاكات المتكررة لحقوق الأفراد.

١٦ - وفي مجال تعزيز القدرة الوطنية، أتاحت دورة تدريبية مكثفة إمكانية للمكتب كي يقوم، بالاشتراك مع الحكومة، بتدريب نحو ٣٠٠ من الضباط القائمين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقة دراسية وطنية في تشرين الأول/أكتوبر بشأن دور البرلمان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي مطلع الشهر الماضي، نظمت حلقة تدريبية للمنظمات غير الحكومية لأجل تعزيز حقوق الإنسان.

١٧ - وواصل المكتب جهوده، من خلال الصحافة والإذاعة، للترويج للمبادئ الأساسية التي تستند إليها حقوق الإنسان، وذلك بهدف الوصول إلى شتى الفئات الاجتماعية والمهنية. وفي هذا السياق، ترجمت إلى لغة 'سانغو' الوطنية عدة صكوك دولية من صكوك حقوق الإنسان التي صادقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٨ - إلا أنه على الرغم من هذه الجهود، ظهرت في جمهورية أفريقيا الوسطى صورة أخرى من صور انتهاك حقوق الإنسان تمثلت فيما يسمى 'قضاء الحي'. وقد أصبح هذا النوع من القضاء الشعبي شائعاً، لا سيما في بانغوي، حيث يضرب السكان غالباً الضحايا، لا سيما 'السحرة' واللصوص المسلحين، ضرباً مبرحاً حتى الموت. وقد سجلت في تموز/يوليه وآب/أغسطس سنة ٢٠٠٠ في بانغوي وفي أنحاء الريف عدة حالات من ممارسة هذا النوع من القضاء. وبصفة عامة، يشير الجناة إلى عدم ثقتهم في عدالة الدولة، وذلك تبريراً لأعمالهم.

١٩ - كما يلاحظ أنه لا زالت هناك شواغل فيما يتعلق بأحوال السجناء ومنذ صدور تقرير السابغ، قام ممثلو المكتب بزيارات عديدة لمراكز الاحتجاز في بانغوي وفي عمق البلد. وقابل ممثلو المكتب ما مجموعه ٤٩٨ ١ سجيناً، ١٠ في المائة منهم نساء وأطفال،

وقد حشروا حشرا في محابس مراكز الشرطة وقوات الجندرمة، التي تنتشر فيها الأمراض المعدية، لا سيما الكوليرا والمalaria والالتهاب السحائي. كما سجلت حالات وفاة بفعل سوء التغذية؛ وسجلت بالمثل حالات تعذيب ومعاملة لا إنسانية ومعاملة مهينة.

٢٠ - وظروف معيشة المحتجزين في جمهورية أفريقيا الوسطى تدعو إلى الاستنكار ولا ترقى إلى المعايير الدولية اللازمة. وقد طلبت السلطات مساعدات من المجتمع الدولي، بهدف تشييد سجون أو إصلاح سجن بانغوي المركزي، الذي دمر خلال التمرد الناشب في ١٩٩٦/١٩٩٧. وحتى الآن لم ترد أية استجابة.

خامسا - الحالة الأمنية والعسكرية

٢١ - الحالة الأمنية هادئة نسبيا. ومنذ اغتالت مجموعة من الأفراد المسلحين سفير الجماهيرية العربية الليبية لدى جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ لم يتم الإبلاغ عن أي أعمال خطيرة أخرى. وجرى الإبلاغ عن حوادث قطع الطريق، والسرقة باستخدام السلاح، وإغلاق الطرق بطريقة غير مشروعة، لا سيما في الريف. ورغم أنه أصبح بالإمكان إلى حد كبير نشر الحاميات العسكرية في بوار، وبريا، وزيمبو، نتيجة للتعاون العسكري الفرنسي، لم تكتمل بعد قدرة هذه الحاميات على العمل، ولذلك فإن الحكومة غير قادرة على مكافحة هذه الظاهرة بفعالية.

٢٢ - ولتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القوانين، نظم المكتب دورات تدريب على أعمال الشرطة المدنية لأفراد مكتب السجل الجنائي، ودائرة الاستخبارات، وفرقة الحوادث.

٢٣ - واستمرت الجهود الرامية إلى نزع السلاح. وجرى حتى الآن استعادة ٩٥ في المائة من الأسلحة الثقيلة التي كانت متداولة منذ أعمال التمرد في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وذلك بالمقارنة بنسبة ٦٥ في المائة من الأسلحة الخفيفة. وفي حين أن هذه النتائج مشجعة، لا تزال الحالة عموما تسبب بعض القلق، أساسا بسبب انتشار الأسلحة الجديدة، التي يأتي معظمها من مناطق الصراع في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبسبب تداولها بشكل غير مشروع.

٢٤ - كما تستمر عملية إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن. ويمكن أن يُحسب للحكومة الفضل في اتخاذ عدد من الإجراءات المحددة في هذا المجال، بما في ذلك تحديث الجيش، وتدريب الأفراد، ونشر وحدات عسكرية داخل البلد، وإعادة إدماج المتمردين السابقين في الجيش وتعيين عدد كبير منهم في مواقع المسؤولية.

٢٥ - غير أنه بسبب نقص الموارد المالية وتأخير الشركاء الدوليين في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في اجتماع المانحين الخاص المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٠ بنيويورك، لم يحرز سوى تقدم محدود في برنامج التسريح وإعادة الإدماج. ومنذ ذلك الحين أعيد تصميم البرنامج وتشكيله باعتباره "دعماً لإعادة التدريب"، وأرجئ ريثما يمكن تعبئة الموارد اللازمة.

سادسا - الحالة الاقتصادية

٢٦ - بسبب ما خلفته الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تأثير جد سلبي، باتت حالة البلد الاقتصادية حرجة للغاية. والواقع أن اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى ككل لم يتعاف على الإطلاق من دمار البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية الذي جرى خلال أعمال التمرد في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وكذلك من استمرار أزمة الوقود الأكثر ضررا. وقد تدهورت الحالة الاقتصادية العامة، الهشة بالفعل، بعد انقطاع إمدادات المنتجات النفطية. وقد انخفض معدل النمو في البلد إلى ٣,٣ في المائة بدلا من الـ ٥ في المائة التي كانت متوقعة، واندفع مؤشر التضخم بقوة في أعقاب الزيادات الكبيرة في أسعار المنتجات النفطية.

٢٧ - وبسبب انخفاض الإيرادات الضريبية، أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى غير قادرة على إرساء شؤونها المالية على أساس سليم أو الوفاء بالتزاماتها المالية. ولذلك، تراكمت متأخرات محلية (مرتبات الموظفين العموميين) وخارجية (الديون). ولا يمكن لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتغلب على مصاعبها الاجتماعية والاقتصادية الراهنة إلا بمساعدة من شركائها الثنائيين ومن المجتمع الدولي. وقد زارت بعثة مشتركة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لإجراء تقييم آخر للأداء الاقتصادي الكلي للبلد. ولاحظت مؤسستا بريتون وودز بارتياح الجهود التي بذلتها الحكومة منذ زيارتهما السابقة في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٠.

٢٨ - وفي رسالتين مؤرختين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بعثت بهما إلى رئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، وجهت الانتباه فيهما إلى الحاجة إلى مراعاة الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمكافحة الفساد وإصلاح ماليتها العامة، بغية مساعدة الحكومة على التصدي للتحديات المالية التي تواجهها.

٢٩ - وقد تشجعت بالردود التي تلقيتها. ويعتبر قرار البنك الدولي القاضي بالموافقة على التخلي جزئيا عن الشروط الملحقة بالإفراج عن خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، تمثل الشريحة الثانية من قرض الدعم المالي، خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أن نسبة

مئوية كبيرة من هذا المبلغ ستستخدم في خدمة ديون البلد، بينما المبلغ المتبقي غير كاف لمساعدة الحكومة على معالجة مشكلة التأخير في دفع المرتبات. وأبلغني صندوق النقد الدولي أن من المقرر الموافقة في أوائل العام الحالي على طلب الحكومة تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون. وتنفيذ هذا البرنامج سيمكّن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من استئناف دفع المرتبات بانتظام وتسوية متأخرات الأجور تسوية تدريجية.

سابعا - أثر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٠ - تسبب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القتال بين قوات الرئيس كابيلا وقوات حركة تحرير الكونغو، بقيادة جان - بيير بيمبا، في مقاطعة إكواتور الكونغولية، المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في فرار عدد كبير من اللاجئين، لا سيما النساء والأطفال، إلى المدن والقرى الحدودية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويعتقد أن عدد اللاجئين، الذي يبلغ نحو ١٠ ٠٠٠ نسمة في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، يبلغ حاليا نحو ٨ ٠٠٠ نسمة. ويقال إن معظم اللاجئين الذين عادوا إلى قراهم يرجعون بانتظام إلى مخيمات اللاجئين.

٣١ - ويعيش اللاجئون الموزعون على اثني عشر مخيما مؤقتا على طول الحدود الجنوبية لجمهورية أفريقيا الوسطى في ظروف غير مستقرة، تتمثل في نقص الأغذية؛ وسوء الرعاية الطبية أو نقصها، ونقص الأدوية؛ وكون أماكن الإيواء في حالة تدعو للرثاء. وكانت الحالة الأمنية في المنطقة هادئة نسبيا لبعض الوقت، ولكن الحدود غير المحكمة الإغلاق وتحرك اللاجئين تحركات متصلة غير منضبطة صوب منطقة الصراع ومن تلك المنطقة قد أثارَت كلها المخاوف من انتشار الأسلحة غير المشروعة والاتجار بها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٢ - وفي بعض المناطق أقام اللاجئون، نظرا لنقص المأوى، مع أسر بأفريقيا الوسطى، حيث باتت الخصوصية تنقصهم، وحيث يتقاسمون معهم محاصيلهم وسلعهم الأساسية الأخرى. وتعتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في النطاق المحلي، مضاعفة جهودها والإسراع في أعمالها لإعداد الموقع لنقل اللاجئين إلى موقع جديد.

٣٣ - وتعتقد سلطات أفريقيا الوسطى ذاتها أنه نتيجة للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، "تتعرض جمهورية أفريقيا الوسطى لخطر مضاعف يتمثل في ضعف الاقتصاد وزعزعة الاستقرار". و "آثار الصراع سلبية تتخذ أشكالا عديدة ومتعددة القطاعات".

٣٤ - وفي ضوء هذه الحالة، قررت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أن أوفد السيد أمارا إسي، وزير خارجية كوت ديفوار السابق، كمبعوث خاص لي كي يضطلع بتقييم ميداني لما للصراع الكونغولي من تأثيرات متعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، ولا سيما تأثيراته الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ولدى عودته، تقدم السيد إسي بتوصيات مناسبة، يمكن أن تسهم في تخفيف الأثر السلبي لذلك الصراع. ومن الواضح مع ذلك أن إيجاد حل لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية يتوقف على استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثامنا - ملاحظات

٣٥ - تعتبر الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدرا لقلق شديد. وعلى الصعيد السياسي، أدى عدم قيام أي حوار بين الحكومة والمعارضة إلى عدم الإسهام في تدعيم مؤسسات البلد الديمقراطية الفنية. وأدت إضرابات الخدمة المدنية المتطاوله الأمد إلى زيادة خطر الثورة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالاقتصاد والأمن، يقوض الأثر السلبي المتخلف عن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية التقدم الهش المحرز على طريق تدعيم السلام الهش والاستقرار اللذين كافح البلد من أجل التوصل إليهما.

٣٦ - وكانت توقعات حكومة أفريقيا الوسطى من المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، عاجلة وعديدة. وعلى أهالي أفريقيا الوسطى أنفسهم أن يحشدوا إرادتهم السياسية ويعملوا من أجل المصالحة الوطنية. ويبدل ممثلي في بانغي جهده لمساعدة الأطراف على تفضيل الحوار على المواجهة. وفي هذا الصدد، فإنني أأمل بإخلاص أن يتخذ الرئيس باتاسيه قريبا التدابير اللازمة لتقليل حدة التوتر القائم بين حكومته والمعارضة.

٣٧ - ولم يسفر الاجتماع الخاص المعقود بنيويورك في أيار/مايو الماضي عن النتائج المنشودة من ورائه. وإنني أحث الحكومات التي أعلنت في الاجتماع عن تبرعات على تسديد الأموال التي وعدت بتقديمها كي يمكن لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها.

٣٨ - وإنني أشعر بالامتنان لأن مؤسسات بريتون وودز تبدي مرونة في حوارها مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبدأ في تقديم المساعدة التي تحتاجها الحكومة أمس الاحتياج، وأشجعها على أن تبقى على مشاركتها البناءة في الجهد التعاوني المبذول للإسهام في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ذلك البلد.

٣٩ - وقد بذل المجتمع الدولي الكثير لعودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وآمل في ألا تتراخى جهوده الآن، كي لا تضع النتائج الملموسة التي حققها، وكي لا ترتد جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحرب الأهلية.

٤٠ - وختاماً، أود أن أشيد بممثلي، الشيخ تيديان سي، وموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظراً لجهودهم الدؤوبة المبذولة للإسهام في إقرار السلام والاستقرار بجمهورية أفريقيا الوسطى.
